AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4549 | الجمعة | 23 رمضان 1444 هـ | 14 أبريل 2023 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

مع تراجع حدة قيود السيولة

«الوطني»: الكويت تترقب تسجيل أول فائض مالي في ثمانية أعوام

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" أن التوقعات تشير إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في عام 2023 في ظل تقليص إنتاج النفط وتراجع طفرة الإنفاق الاستهلاكي بعد الجائحة، كما يعيق استمرار حالة الجمود السياسي الاستثمارات. لكن مكاسب أنشطة التكرير قد تدفع نمو القطاع غير النفطي لنحو 4 % هذا العام. كما سيساهم ارتفاع أسعار النفط في دعم مركز الحكومة المالي والحفاظ على سياسة مالية توسعية، وإن كان وجود بعض البنود الاستثنائية الكبيرة على صعيد النفقات قد يؤدي إلى تحول الفائض المالي المتوقع للعام الماضي لعجز في السنة المالية 2023/2024. ويتطلب الأمر تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية وتضافر جهودهما لدفع عجلة الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، ومحاكاة قصص النجاح التي شهدتها برامج الإصلاحات في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

عودة النشاط الاقتصادي

من المتوقع تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي، على الرغم من قوته، في عام 2023 مع عودة الإنفاق الاستهلاكي للمستويات الطبيعية بعد الجائحة وتباطؤ الطلب على العقارات والائتمان، إلى جانب انخفاض إنتاج النفط وفقاً لسياسة خفض الإنتاج التي أقرتها أوبك وحلفائها. ومن المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من 7.6 % في عام 2022 إلى 1.5 % في المتوسط سنوياً خلال فترة التوقعات. وعلى صعيد القطاع النفطي، بعد ارتفاع انتاج النفط إلى أعلى المستويات المسجلة في 5 أعوام وصولاً إلى 2.82 مليون برميل يومياً في الربع الثالث من عام 2022، انخفض الإنتاج إلى 2.68 مليون برميل يومياً في فبراير 2023 – وسيشهد المزيد من التراجع ليصل إلى 2.55 مليون برميل يومياً (128– ألف برميل يومياً) بعد أن وافقت الكويت على قرار أوبك وحلفائها الصادر في أبريل الجاري بزيادة التخفيضات القائمة بالفعل للفترة المتبقية من عام 2023 بأكمله. إلا اننا نرى ان ازدياد الطلب على النفط وشح الإمدادات (وما ينتج عنه من ارتفاع للأسعار) قد يدفع أوبك وحلفائها للتراجع عن بعض تلك التخفيضات الإضافية قبل نهاية العام وخلال عام 2024. كما نتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 3.7 % في عام 2023 قبل أن يرتفع بنسبة 2.7 % في عام 2024.

ويرجع زخم نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بعد الجائحة، الذي وصل في المتوسط إلى 3.2 % سنوياً في عامي 2021–2022، إلى حد كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط، والإنفاق المالي للحكومة، والطلب الاستهلاكي المكبوت، ومكاسب أنشطة التكرير، مما أدى إلى تعويض الأداء الضعيف لسوق المشاريع. إلا انه على الرغم من ذلك، فإن سرعة وتيرة النشاط الاستهلاكي بدأت بالتباطؤ، إذ كشفت بيانات البطاقات المصرفية عن وصول نمو الإنفاق لذروته عند 33 % في عام 2021، في ظل ارتفاع معدلات التضخم وتشديد السياسات النقدية عالمياً. من جهة أخرى، تعتبر مسودة الموازنة الحكومية للسنة المالية 2023/2024 من الموازنات التوسعية (برجاء النظر أدناه) والتي من المقرر أن تساهم في دعم الاقتصاد على المدى القريب. إلا ان حالة الجمود السياسي واحتمال إجراء انتخابات جديدة في وقت لاحق من العام الحالي بعد قرار المحكمة الدستورية في مارس ببطلان انتخابات مجلس الأمة 2022 لأسباب إجرائية، من شأنه تأخير إقرار الموازنة كما يؤثر على توقعات انتعاش الاستثمار في عام 2023. وتشير توقعات السيناريو الأساسي إلى عدم تخطي نمو القطاع النفطي أكثر من 3.0 % (تتضمن 3.8 % بإضافة مكاسب أنشطة التكرير بعد عمل مصفاة الزور بكامل طاقتها الانتاجية في الوقت الحالي).

ازدياد الطلب على النفط وشح الإمدادات سيعيدان حسابات "أوبك بلس"

توقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي في 2023 مع تراجع طفرة الإنفاق الاستهلاكي بعد الجائحة

تباطؤ التضخم

نتوقع اعتدال وتيرة التضخم من 4.0 % (المتوسط السنوي) في عام 2022 إلى 2.5 % في عام 2024 مع تباطؤ النشاط الاستهلاكي وتشديد السياسة النقدية. وقد رفع بنك الكويت المركزي سعر الفائدة (الخصم) بمقدار 250 نقطة أساس إلى 4.0 % ضمن دورة التشديد الحالية (حتى إبريل 2023) مقابل 475 نقطة أساس لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وبالتالي في الكويت قد تكون الآن قريبة من ذروتها، إلا أن تشديد السياسة النقدية بوتيرة أبطأ في الكويت حتى الآن قد يؤدي بدوره إلى تيسير السياسة النقدية بوتيرة أبطأ في عام 2024، خاصة إذا اضطر مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى خفضها بقوة.

تسجيل فائض مالي

من المتوقع أن تكشف الحسابات الختامية الكويتية للسنة المالية 2022/2023، عن تسجيل أول فائض مالي للحكومة في ثمانية أعوام (5.2 مليار دينار أو ما يعادل 9.6 % من الناتج المحلي الإجمالي). إلا أن ذلك قد يكون قصير الأجل، بعد أن قررت السلطات في مسودة ميزانيتها للسنة المالية 2023/2024 زيادة النفقات بنسبة 12 % وفي ظل انخفاض الإيرادات بنسبة 17 % مقارنة بميزانية عام 2022/2023 (استناداً لسعر التعادل النفطي المفترض بقيمة 70 دولاراً للبرميل)، مما سيؤدى إلى تسجيل عجز مالي قدره 6.8 مليار دينار أو ما يعادل 13 % من الناتج المحلي الإجمالي. إلا ان الوضع المالي الأساسي أفضل في ظل ارتباط نحو نصف زيادة النفقات ببنود استثنائية غير متكررة (مبالغ متأخرة لسداد فواتير الكهرباء، ودعوم الوقود وبدل إجازات الموظفين) وارتفاع أسعار النفط مقارنة بتوقعات الميزانية. ونتوقع تسجيل الميزانية لعجز بنسبة 3.0 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023/2024 (قد تصل إلى صفر إذا تم التخلص من البنود الاستثنائية)، وتسجيل فائض بنسبة 1.0 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024/2025.

تحسن الوضع المالي الكويتي بوتيرة جيدة بعد الجائحة

وعلى الرغم من تحسن الوضع المالي بوتيرة جيدة بعد الجائحة، لكن نقاط الضعف الهيكلية ما تزال قائمة، بما في ذلك التنويع المحدود للإيرادات والميزانية التي يسيطر عليها بشكل كبير الأجور والإعانات (80 % من إجمالي النفقات). ويعني هذا الأخير أنه عندما ينطلق برنامج التنويع الاقتصادي الذي يعتمد بكثافة على الإنفاق الرأسمالي الحكومي الذي طال انتظاره، فإن الإنفاق العام سيشهد مزيداً من الارتفاع. إلا انه على المديين القصير إلى المتوسط على الأقل، ما زالت الهوامش المالية الوقائية والخارجية وفيرة. كذلك تمت إعادة رسملة صندوق الاحتياطي العام (الذي تم استخدامه لتمويل العجز على المدى القريب) بفضل الموجة الأخيرة من ارتفاعات أسعار النفط، وتجاوزت الأصول الخارجية للكويت، التي تتكون من الاحتياطيات الأجنبية لبنك الكويت المركزي وأصول الهيئة العامة للاستثمار في الخارج، بقيمة 800 مليار دولار (456 % من الناتج المحلي الإجمالي). ويعتبر الدين العام، الذي يصل إلى نحو 3.0 % من الناتج المحلي الإجمالي، منخفض للغاية وفقاً للمعايير الدولية، مما يقلل من الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة.

النظرة المستقبلية

هناك العديد من العوامل الإيجابية التي تعزز نمو الاقتصاد من ضمنها ارتفاع أسعار النفط، والسياسة المالية التوسعية، وزيادة زخم تنفيذ المشاريع، وتحسن وتيرة تعافي سوق العمل. والأهم من ذلك تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية لدفع وتيرة الإصلاحات المالية والاقتصادية العاجلة لترشيد الإنفاق العام وتحسين الكفاءة المؤسسية وتحفيز القطاع الخاص (وفقاً لما تنص عليه خطة العمل الخمسية للحكومة). كما أن مشاريع القوانين الرئيسية التي تغطي الرهن العقاري وقانون الدين العام الجديد لم يتم إقرارها بعد. وتعتبر عملية صنع السياسات الفعالة التي تركز على الإصلاحات هي السبيل الأمثل للحد من المخاطر المتزايدة للاعتماد على أسعار النفط، وتطور القطاع الخاص دون المستوى المطلوب، وتوظيف المواطنين الكويتيين، وانخفاض الاستثمار الأجنبي. وتعتبر تلك هي المحفزات التي من شأنها دفع الاقتصاد غير النفطي إلى مسار النمو المستدام.

«سفن» توقع عقد مناقصة بـ13.2 مليون دينار مع «البترول الوطنية»

وقعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عقد مناقصة مع شركة البترول الوطنية الكويتية بقيمة 13.24 مليون دينار.

ويتعلق العقد وفق بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، بمشروع خدمات مراقبة الجودة لمصافي "البترول الوطنية"، ولمدة 62 شهراً.

وتوقعت "سفن" تحقيق أرباح تشغيلية نتيجة المناقصة سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة من عام 2023 حتى عام 2027.

وكانت "سفن" قد أعلنت في 28 فبراير الماضي صدور قرار مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة بترسية مناقصتين على الشركة لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية ووزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، بينها المناقصة المذكورة.

يذكر أن "سفن" سجلت أرباحاً في عام 2022 بقيمة 5.63 مليون دينار، مقارنة بـ6.38 مليون دينار ربح عام 2021، بتراجع 11.73%.

بهدف مكافحة انتشار قطع الغيار المزيفة في منطقة الشرق الأوسط

«نيسان» تعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص

أعلنت نيسان عن اتخاذ خطوات جديدة للحدّ من انتشار قطع الغيار المزيّفة في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في إطار سعي الشركة المستمرّ إلى الحفاظ على مستويات رضا عملائها. فقد نظّمت نيسان دورات تدريبية تستهدف منظومة خدمات ما بعد البيع الواسعة والتي تشمل السلطات والشركاء والعملاء في كافة أنحاء الشرق الأوسط، لمساعدتها على كشف هذا النوع من القطع غير الأصلية ومكافحة انتشارها. وتواصل نيسان تعاونها مع الهيئات الحكومية في كافة دول مجلس التعاون الخليجي حيث تستهدف دوراتها التدريبية حاليًا سلطات الجمارك والإدارات الاقتصادية ودوائر الشرطة في أبوظبي وعجمان والبحرين ودبي، وتعتزم توسيع نطاق هذه الدورات لتشمل الأردن والكويت وقطر خلال الأشهر المقبلة. ويتم تدريب الفرق خلال هذه الدورات على كشف القطع التي يتمّ تزييفها غالبًا وأبرزها شمعات الإشعال، ووسائد الفرامل، وفلاتر الزيت، وضبط الفروقات الدقيقة بين المنتجات الأصلية والمقلدة.

وفي هذا الإطار، قال تييري صباغ، رئيس نيسان العربية السعودية وإنفينيتي الشرق الأوسط، والمدير التنفيذي في نيسان الشرق الأوسط: "تعد سلامة العملاء ورضاهم أبرز أولويات نيسان، ونحن ملتزمون بمسؤوليتنا المتمثّلة بحماية عملائنا من المخاطر التي تترتّب عن استخدام المنتجات المقلّدة. ومن خلال شراكاتنا مع السلطات المعنيّة في كافة أنحاء الشرق الأوسط، نتخذ خطوات ملموسة لمكافحة عمليات تقليد قطع غيار السيارات وضمان استخدام عملائنا منتجات أصلية توفر مزيدًا من مستويات الأمان وراحة البال لهم." لا يزال سوق قطع غيار السيارات يشكّل خطرا بالغا على السائقين والركاب والمشاة. كما أنه يضعف أداء المركبات على المدى الطويل ويؤثر سلبًا على متانتها وموثوقيتها. وتندرج الدورات التدريبية التي تنظّمها نيسان في إطار جهود العلامة الهادفة للحفاظ على الحقوق الملكية الفكرية من جهة، بالإضافة إلى مكافحة المنتجات المزيفة في المنطقة وقد شملت زيارات لأكثر من 320 متجرًا في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر الستة الماضية كان الهدف منها التحقق من أصالة منتجات ما بعد البيع في السوق.

وأثنى مبارك سعيد الكثيري، المفتش في جمارك أبوظبي، على جهود نيسان الرامية إلى الحدّ من انتشار المنتجات غير الأصلية في السوق من خلال تنظيمها دورة تدريبية مخصّصة لسلطات الجمارك في فبراير 2023، وقال: "إنّ الورش التدريبية تعمل على زيادة الوعي حول تمييز المنتجات الأصلية لتسهّل الإجراءات المتبعة من قبل مفتشي جمارك أبوظبي على كشف المنتجات المقلدة."

وتأكيدًا على تركيزها على أهمية منتجات وخدمات ما بعد البيع، استضافت العلامة في وقت سابق من العام مؤتمر نيسان لخدمات ما بعد البيع الذي حضره الشركاء من كافة أنحاء المنطقة بهدف تبادل الأفكار والإعلان عن خارطة الطريق للنجاحات المستقبلية. وقد رسّخ المؤتمر التزام نيسان تجاه العملاء في منطقة الشرق الأوسط وأكّد على أهمية التوفيق بين العناصر الرقمية والتفاعل الشخصي لضمان تجارب امتلاك سلسة لمركبات نيسان. وتتوفر في منطقة الشرق الأوسط مجموعة واسعة من منتجات ما بعد البيع من نيسان وتشمل أكثر من ثلاثة ملايين قطعة غيار ومنها زيوت وبطاريات وأكسسوارات نيسان الأصلية. بالإضافة إلى أكثر من 500 قطعة تضمن الأداء المتميّز ذاته لسيارات نيسان وتمتاز بسهولة تركيبها وأسعارها المناسبة. وتضمّ شبكة نيسان لخدمات ما بعد البيع ثمانية وكلاء معتمدين و101 فرع في كافة أنحاء المنطقة. ويستفيد العملاء عند صيانة مركباتهم في مراكز ما بعد البيع المعتمدة من نيسان من مجموعة مزايا تشمل ضمان التصليح والخبرة الفنية والخدمة حسب المواعيد المحددة وغيرها من المزايا.

مؤشرات البورصة «تتباين».. و«العام» ينخفض 3.3 نقاط

جلسة متباينة للبورصة

تباينت مؤشرات بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الخميس؛ تزامناً مع نمو 7 قطاعات، مع تصدر سهم بيت التمويل الكويتي "بيتك" نشاط التداول على كافة المستويات.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 3ر3 نقطة ليبلغ مستوى 87ر6989 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 05ر0 في المئة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 8ر1 نقطة ليبلغ مستوى 5440 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 03ر0 في المئة من خلال تداول 7ر23 مليون سهم عبر 1554 صفقة نقدية بقيمة 8ر2 مليون دينار (نحو 4ر8 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 08ر5 نقطة ليبلغ مستوى 46ر7758 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 07ر0 في المئة من خلال تداول 4ر70 مليون سهم عبر 6865 صفقة بقيمة 3ر31 مليون دينار (نحو 8ر94 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 7ر1 نقطة ليبلغ مستوى 60ر5496 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 03ر0 في المئة من خلال تداول 22 مليون سهم عبر 1318 صفقة نقدية بقيمة 6ر2 مليون دينار (نحو 8ر7 مليون دولار).

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 34.13 مليون دينار، وزعت على 94.18 مليون سهم، بتنفيذ 8.42 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة نمو 7 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ 4.01 %، بينما تراجع 4 قطاعات يتقدمها الخدمات الاستهلاكية بـ 0.72 %، فيما استقر قطاعان آخران.

وجاء "تسهيلات" في مقدمة ارتفاعات الأسهم بواقع 5.52 %، بينما تصدر "تحصيلات" التراجعات بـ14.35 %. وحول الأنشط تداولاً، تصدر "بيتك" المنخفض 0.13 % نشاط التداول على كافة المستويات بكميات بلغت 14.85 مليون سهم وسيولة بقيمة 10.99 مليون دينار.